

## المبحث الثالث

## خيارات وتوجهات مستقبلية

لما كان هدفنا أن تكون مؤسساتنا الجامعية قادرة على تخريج إخصائيين وخبراء أكفاء لمجتمع ، يمتد من القرن الحادى والعشرين على الأقل باعتبار أن المركز الاساسى الذى تنطلق منه رسالة الجامعة هو خدمة المجتمع والإسهام فى حل قضايا ومشكلاته ، فإنه ينبغي عليها أن تنمى نسيجاً موحداً يزيد من مقدرة طلابها على تعاطى الأفكار ، وأن نرتقى بمهاراتهم فى تناول الأشياء ، كذلك ان نزيد فعاليتهم فى التعامل مع الآخرين . وأتينا فى حدود هذا الثالث نحتاج إلى أفكار جديدة قوية ، «طوباوية» و«مضادية» للطوباوية على حد سواء «ومفهومات» ، تتجه إلى الأمام نحو عصر ما فوق الصناعة وما فوق الحدائة ، وليس إلى الخلف نحو مجتمعات أبسط ، كما ينصحنا توفلر<sup>(٣٢)</sup> .

وتأسيساً على ما سبق ، فإن الجزء التالى ينطلق من توجه مستقبلى تنموى ، يرمى إلى زيادة مقدرة مؤسساتنا الجامعية على تحمل كل تبعاتها ، التنموية والقومية، ورفع درجة اعتمادها على الذات ، وضبط جودتها الشاملة من خلال زيادة كفايتها الداخلية والخارجية ... لذا فسوف نقدم على محاولة وضع بعض الخيارات ، التى تركز على هذا التوجه ، وبما لا يتجاوز هذه الكراسة وحدودها ، وباعتبار أن المستقبل هو ما نصنعه نحن .... فقد نرى الخيارات الماثلة أمامنا ولا نراها ، وفى الحالتين نتحمل مسؤولية انحيازنا رؤية وفكراً وعملاً . وقبل كل هذا لا يجب أن ننسى أن الجامعة لا تولد بل تخلق . وسوف توزع الخيارات التى نراها لضمان مستقبل زاهر للجامعة على عديد من المحاور ، يمس بعضها الهياكل التنظيمية والإدارية ، ويتناول البعض الآخر هيئات التدريس ويتعرض جزء ثالث للطلاب والبحوث فى حين تتصل بقية الخيارات بالدراسات العليا ويتمويل التعليم الجامعى وسبل الارتقاء بجودته .

ولما كان من المستحيل تصنيف قاطع يضع حدوداً فاصلة بين كل هذه المحاور فرننا نفضل أن تأتى رؤيتنا فى إطار منظور شمولى عام ، قد يعاب عليه - فى بعض الأحيان اقتصراره على تفاصيل تجارب العالم الأول (العربى) ودول العالم النامى فى أكثر الأحوال ، كما يجب التذكير بأن هناك خيارات أساسية ، لم ترد فى الجزء التالى ؛ لأنه سبق لنا عرضها فى كتابات أخرى متعددة .

جاءت هذه التنظيمات فى إطار محاولات تحطيم التقسيمات الفرعية للمعرفة ، فبدأت بعض المؤسسات الجامعية العالمية فى تجريب أساليب مختلفة للتنظيم التعاونى ، والتى تترواح ما بين السماح للطلاب بالتسجيل المشترك فى مقررات دراسة فى

(١) الاتجاه للاخذ بالهياكل والتنظيمات والتعاونية،<sup>(٣٣)</sup> :

المؤسسات المستقلة القريبة من بعضها إلى إدماج كل مؤسستين ، يبدو أنهما يركزان على مجالات معينة تتمم كل منها الأخرى<sup>(٣٣)</sup> . وواضح أن هذا التعاون بين الجامعات يزيد من خصوبة الدراسات الجامعية وتنوعها ، كما يسهم في تكوين الكوادر العلمية المؤهلة لمعالجة مشكلات مركبة وذات صفة شمولية ، تعجز إمكانات أية جامعة مهما كانت التصدى لها ومواجهتها ، فضلاً عن أن مثل هذا التعاون يسهم في ابتداء برامج فعالة جديدة ، سواء على مستوى مرحلة البكالوريوس والليسانس أو مرحلة الدراسات العليا .

وفي الوقت الذي نجد فيه شتى الجامعات المتقدمة في العالم الغربي والشرقي تمد جسور التعاون فيما بينها<sup>(٣٤)</sup> ، نجد غياب هذا التعاون بين جامعاتنا العربية ، وإذا كانت هناك محاولات ، فهي محاولات محدودة تتم غالباً من خلال اتحاد الجامعات العربية ، ولا تتجاوز مجرد تبادل الزيارات بين أعضاء هيئات التدريس والطلاب أو تبادل المطبوعات الثقافية العامة أو الندوات المشتركة ، فليس هناك استفادة من إمكانات وتجهيزات جامعات كل منها ، وبرامج دراسية مشتركة ، أو تنسيق في المناهج ، أو نظم دراسية متكاملة أو حتى مجرد شروط واحدة للقبول . ولا يتوقف الأمر على غياب التعاون في القطر الواحد بين الجامعات المحلية . فالملفت على سبيل المثال أنه على الرغم من وجود أكثر من سبع جامعات بمنطقة القاهرة الكبرى (القاهرة - عين شمس - حلوان - الأزهر - الجامعة الأمريكية ومصر الدولية ولا أكتوبر وغيرها) فلا يوجد على الإطلاق أية برامج لدرجات علمية مشتركة ، أو أية صورة حقيقية من صور التعاون العلمي في حقل البحوث والدراسات العليا بينها . في حين نجد في كثير من دول العالم صور تعاون وثيق ، بين جامعات لها المقدرة على الاكتفاء الذاتي التام ، ولكنها تسعى للتجويد من خلال التعاون مع جامعات متقاربة جغرافياً معها أو يفصل بينها المحيط .

واتساقاً مع الاتحاد الأصيل للعلوم ، والذي ينمو - كما قدمنا - نحو تقديم مداخل أكثر فعالية في معالجة مشكلات العلم والمجتمع ، ينبغي أن تبحث نظم عن قنوات وصيغ جديدة تسمح بامتزاج الخبرات والثروات الفكرية المتاحة في أقسامها ، وتلك الموجودة في أقسام الجامعات الأخرى وكلياتها . ومن الجدير بالذكر أن هذه التشكيلات التعاونية سوف تقلل من التكلفة الجامعية ؛ وبخاصة تكلفة البحوث والدراسات العليا إلى حد بعيد . كما يمكن لجامعاتنا العربية أن تتجه صوب التعاون العلمي والبحوث المشتركة مع عدد كبير من جامعات ومراكز البحوث المتقدمة في دول العالم ، مما يوفر دوراً كبيراً من التمويل ، ويخفف الأعباء المالية على الحكومة المركزية ، كما يمكن أن تشارك في التمويلية بعض منظمات الأمم المتحدة .

وعلى أننا نبدى تحفظاً ينبغي اعتباره عند التفكير في اتباع هذا الاتجاه ، هو أنه مالم يكن هناك اتجاه حقيقى نحو إحداث تعديلات وتغييرات جوهرية فى شكل ومضمون اللوائح الجامعية ، والتي وضعت لتناسب مجتمعاً زراعياً أكثر منها لتناسب حضارة كونية قادمة ، لها من القسما ما يفرض على مخططى السياسات الجامعية العربية ضرورة إعادة صياغة هذه اللوائح فى إطار مستقبلى ، منظوى على سياسات وبرامج بديلة ، تستطيع أن تتكيف مع مقتضيات الفكر المستقبلى السائدة ، وأن تتجنب كارثة التخلف عن التحولات العميقة فى حضارتها ومجتمعها .

## ٢) تدارس تجربة جامعات البيئة<sup>(٣٥)</sup> :

وهى صيغة حديثة تستهدف ربط الجامعات بمجتمعاتها على نحو أكثر فعالية ، من خلال استخدام أسلوب حل المشكلات فى تربية الإنسان والفرد ، واحترام فرديته . والمتتبع لبرامج الدراسة فى هذه الجامعات يجد أنها تقدم فرصاً متنوعة للطلاب لدراسة الأنظمة التقليدية ، إلى جانب دراسة طبيعة البيئة الفيزيقية والاجتماعية والفكرية والثقافية من أجل الإسهام فى فهم وحل المشكلات فى هذه المجالات ، ثم تطوير المهارات المهنية التى يتخصصون لها . كما أن البرنامج يسمح للطلاب بالتدريب على تدريس التخصصات التقليدية لطلاب المرحلة الجامعية الأولى ، بالإضافة إلى أنه يسمح لكل منهم بتصميم برنامج فردى للدراسة . وبهذه الطريقة يتاح للطلاب أن يعتمد على المصادر والمقررات المقدمة من المنظور الكلى للبرنامج . وعلى سبيل المثال نجد أن برنامج الدراسة العليا بجامعة البيقة فى ويسكونسن جرين باى ، يؤدى إلى درجة ماجستير فريدة من نوعها فى العالم ؛ إذ ترتبط بين العلوم والآداب فى علاقة وطيدة ويطلق عليها (M. E. A. S) أى ماجستير فى الآداب والعلوم البيئية . وهذه الدرجة متداخلة النظم ، وتحترم جوهر الإنسان أى فرديته وذات اتجاهات نفعية بحثية هى خدمة المجتمع ، وهذا يسمح لكل الطلاب بمعونة لجنة الدراسات العليا بالجامعة فى تصميم وتطبيق برنامج للدراسة ، مؤسس على الاهتمامات الفكرية والاحتياجات المهنية لكل منهم .

وعموماً فإن الإطار الداخلى لكل هذه التنويعات لبرنامج الماجستير فى العلوم والآداب يستهدف مساعدة البيولوجيين على التعاون مع الفنانين والاجتماعيين مع الكيميائيين ، وبتيح لعلماء السياسة تبادل الآراء والمواقف مع علماء الإدارة الأعمال أو مع التربويين . وبتيح للجميع - فى النهاية - التعاون والتفاهم مع المواطنين فى خارج الجامعة ، وهذا ما يستهدفه أسلوب الأنظمة المتشابهة والمتبادلة ، كما أنها تقدم التجسيد الحى للدعوة الصادقة ، التى تستهدف إدخال التعليم أو التربية المتداخلة إلى جامعاتنا ودراساتنا العليا ؛ من أجل تحقيق تعليم أساسى حقيقى أصيل وحيث يشجع على تكامل المعرفة ووحدها وزيادة الابتكارية والإبداع الإنسانى من

خلال احترام فردية الانسان وحياته من شطايا التربية الضيقة والمنعزلة عن بعضها ، من خلال تطوير الهياكل والوحدات الجامعية إلى نحو جديد متكامل يمكنها من الإسهام بقدر فعال في مشكلات العلم والمجتمع والإنتاج .. واحتياجاتهم الحاضرة والمستقبلية .

هذا التكامل المادى تجسد فى احترام فردية الإنسان بإتاحتها الفرصة له ؛ كى يتعلم كيف يفكر وكيف ينقد وكيف يتحاور ويناقش نقاشاً له قيمته مع الآخرين . والأهم كيف يتعاون ويشارك فى بيئته وإعداده اعداداً ثقافياً متمسكاً ، يضمن له أن يكون قادراً على أن يعيش حياة ذات معنى .. فى عالم علمى وتكنولوجى عالٍ ..

ولعلنا مدعوون الآن ، أكثر من أى وقت مضى إلى مناقشة هذه التجربة الفذة ودراسة إمكانية تطبيقها فى مجتمعنا ، على أن نكون مبصرين عندما ننقلها ، فجامعة «ويسكانسن جرين باى» لا تدعى حيازتها لسر التقدم والاستحداث الدائم ، بقدر ما تمثل عملاً جاداً ومتطوراً ، يستهدف المساهمة الحقيقية من جانب الجامعة فى تناول مشكلات الإنسان والبيئة بمناهج فعالة وتنظيمات أكثر فعالية .

وهذا الدور الرائد الذى تقوم به هذه الجامعة فى خدمة مجتمعها وخدمة احتياجات عصرها يواجه كآى تجربة جديدة ، عدداً من الصعوبات ، أكثرها يتعلق بالتحويلات والتغييرات فى خصائص الطلاب واتجاهاتهم نحو الدراسة وموضوعاتها التى لا تستهويهم فى بعض الأحيان . وكذلك اختلاف طبيعة الموضوعات الموجودة عن مثيلاتها فى الجامعات التقليدية ؛ مما يشكل صعوبة أمام الطلاب ، الذين يضطرون لترك الجامعة قبل حصولهم على شهادة التخرج .

وكل هذه وغيرها من صعوبات تمثل تحديات ، يجب على المخطط الجامعى العربى أن يلتفت إليها بدقة عندما يفكر بجدية فى الاستفادة من هذه التجربة الرائدة ، التى أخذت عنها عديد من جامعات العالم ، وتركيبه بعض جامعاتنا تتيح إمكانية الاستفادة من هذه التجربة .

وتعد فى نظر كثيرين من أشهر الاصلاحات فى الهياكل التنظيمية للجامعات فى العالم ، وقد بدأت فكرتها منذ خطاب هارولد ويلسون زعيم حزب العمال البريطانى عام ١٩٦٣ ، على أنها لم تتأسس سوى عام ١٩٦٩ ، وبدأت عملياً بكل طاقتها عام ١٩٧١ ، وتستهدف هذه الجامعة تمكين الكبار (أكثر من ٢١ سنة) من الانتقال بخبراتهم من الواقع إلى رحاب الفكر والتأمل والبحث العلمى . وبالتالي

**(٣) التوسع فى الاخذ بالجامعات المفتوحة :**

فهذه الجامعة - بكونها جامعة للتعليم العالي والتأهيل المهني - تركز على تاحة الفرص أمام الجميع ؛ كي يواصلوا تعليمهم المستمر .

وهي ذات متطلبات مرنة تساعد على تحقيق هذه الأهداف ، فالشهادات الرسمية غير مطلوبة للقبول بالجامعة ولا يشترط سوى أن يكون الطالب أكثر من ٢١ سنة ومقيم داخل المملكة المتحدة ..... والالتحاق يخضع تماماً للأولوية وأسبقية الطلب .

ويعتمد التدريس في الجامعة المفتوحة على وسائل الاتصال الحديثة ؛ خاصة الراديو والتلفزيون ، إلى جانب برامج الدراسة بالمراسلة ومن هنا جاءت تسميتها بجامعة الهواء . ويمكن للطالب أن يتلقى محاضراته من خلال المحاضرات التي تبث في الإذاعة أو التلفزيون ، وله أن يتصل بأساتذته لاستشارتهم ؛ حيث يوجد عدد من المراكز الدراسية المنتشرة في جميع أنحاء المملكة المتحدة ، يتواجد فيها الاساتذة ، ويتم هذا الاتصال أسبوعياً حيث يرسل الطالب إجاباته إلى الجامعة ، حيث يقوم حاسب الإلكتروني بمراجعتها وتصحيحها . ولا تقتصر هذه الجامعة على منح درجات البكالوريوس لمرحلة ما قبل التخرج ، بل لديها المقدرة على منح درجات علمية عليا كالماجستير والدكتوراه .

والواقع أن خطة الجامعة المفتوحة في بريطانيا بالنسبة للدراسات العليا على أساس خدمة نوعية من الطلاب ، الذين يرغبون في التقدم للحصول على درجات علمية في الدراسات المتقدمة والبحث . وهذان النوعان هما :<sup>(٣٨)</sup>

(١) الطلبة المقيمون .

(٢) الطلبة غير المقيمين .

وبالنسبة للطلبة المقيمين فإنهم سيخصصون كل وقتهم للدراسة والبحث في مقر الجامعة بمدينة كينس ، وأما النوع الثاني فهم أولئك الذين يزاولون عملاً يتكسبون منه ، ويقومون بالدراسة في أوقات فراغهم . وقد اتخذت الجامعة من الإجراءات الخاصة التي تسمح لهم بالحصول على درجاتهم العلمية في دراسات ، تتعادل مع برامج دراسات الجامعة ؛ أي عن طريق الحصول على عدد من التقديرات في فرع دراستهم .

تأسيساً على ما سبق .. فتجربة الجامعة المفتوحة جديرة بالنظر والتقييم ؛ خاصة أنها تنال تقديراً محموداً من جانب أغلب مفكري الجامعة وفلاسفتها ، كما أن الكثير من دول العالم قد أخذت بفكرة هذه الجامعة كاملة ، أو في بعض عناصرها تحقيقاً لكل المعاني الديمقراطية التي تكمن وراءها .

والغريب أن هناك تجربة محاكاة الجامعة المفتوحة ، والتي بدأتها جامعة عربية مصرية هي (جامعة الإسكندرية) وقد لاقت هذه التجربة نجاحاً منقطع النظير ، وانتشرت الآن في عدد من الجامعات المصرية . ولعل معاودة النظر في مزايا ومثالب هذه الجهود لهو أمر مطلوب وأسرع ما يمكن ؛ فأهمية الجامعة المفتوحة تزداد مع تواضع تكاليفها بالنسبة لإقامة جامعة أو ما أشبه ، كما أنها ضرورية للإسهام في نشر المعارف الحديثة وتنمية الوعي العلمى بما يسهم فى تلبية قطاعات كبيرة من الجماهير ، حرمت من التعليم ، أو لم تتوافر لها الفرصة لاستكمال حلقاته .

تتجه معظم مؤسسات الدراسات العليا فى العالم المتقدم ، إلى أن تتجمع فى وحدات مركزية ، تتولى تخطيط برامج هذه الدراسات وتنفيذها ، وذلك ضمن ما يسمى مظلة أو كلية للدراسات العليا ، تمتد على اتساع الجامعة ، تتولى إدارة كل من الآداب والعلوم ، بالإضافة إلى المجالات المهنية .

#### ٤) كلية للدراسات العليا علي مستوي الجامعة الواحدة :

وكذلك تدلنا نتائج البحث الذى قمنا به لتحليل ودراسة أغلب النماذج والأفكار المحلية والعربية على مستوى الدراسات العليا ضرورة تكامل أجهزة وضع السياسات بطريقة أكثر فعالية من تلك القائمة الآن فى جامعاتنا العربية ، ودعوتنا لتوفير جهة مركزية يطلق عليها أسم كلية الدراسات العليا كبير وتتولى تخطيط سياسات الدراسات العليا والبحوث بالجامعة الواحدة على الأقل وتنفيذها وقد يأخذ التنفيذ صورة لا مركزية إذا اقتضى الأمر ذلك . ويتيح البديل الأول (مركزية التخطيط والتنفيذ) ، كما نعتقد ، توفير المناخ المناسب لتزواج متخصصات وتكاملها ، وتجميع المنشآت الجامعية فى حرم جماعى واحد يحتوى على الامكانيات العملية والمكتبية بما يودى للتكامل الفعلى والنفسى ، تأهيل الكفاءات ذات التخصصات المتشابهة والمتداخلة ، ويربطها أكثر بمشكلات المجتمع والإنتاج ، كما يتيح للجامعة الاستفادة من مزايا توحيد أعمال الدراسات العليا ، فالكلية سيناط بها القيام بمختلف الأعمال الإدارية ، التى تقوم بها الأقسام والكليات الحالية وفقا لأحدث واكفأ الأساليب الإدارية بما يضمن إحداث وفر زمنى ومالى ضخم ؛ مما يعمل على تلافى التكرار فى الإجراءات ، ويسهل التنسيق بين الأقسام والشعب المختلفة للدراسات العليا ، ويسهل عملية المتابعة لتنفيذ الخطط والسياسات المرسومة من مجلس الكلية ، ولا يتوقف الأمر عند ذلك ، بل إنه سوف يوفر المناخ العلمى السليم للإشراف الفعال على طلاب الدراسات العليا ، الذى سوف يتجه نظام التفرغ للطالب (عام على الأقل) وتفرغ مشرفه ، كما سيلغى الأزواج فى البحوث والأجهزة العلمية ويمنع تشتتها ، ويوحد أسس ونظم القبول والدراسة والتقييم ، وتخفيض أزمته وتكاليفها ، بالإضافة إلى ذلك فإن إنشاء الكلية بما تمتلكه من إمكانيات سيتيح لها القدرة على إعادة تنظيم جماعات البحث بسرعة ، وإنشائها بصورة مؤقتة للتعامل مع مشكلات

محدودة وبرامج معينة ، والقيام بالعمل التجريبي الملح ، خاصة وأنه مع مقدم عام (٢٠٠٠) ستكون ٧٦٥ من مجموع القوى العاملة في مجتمع مثل الولايات المتحدة في هيئة منظمات صممت لحل مشكلات (Ad-Hocacy) معينة مؤقتة على حد تعبير توفلر ، باعتبار أن جغرافية التنظيم في مجتمع ما بعد الصناعة ستكون جغرافية ديناميكية نشطة دائمة التحرك . وكلما زادت سرعة التغيير في المجتمع ، قصرت أعمال أشكاله التنظيمية ، وانتقل من البيروقراطية إلى الادهورقراطية .

وفي التحليل النهائي فإننا نعتقد في إمكانية هذا البديل في تحقيق أهداف جديدة ، عجزت الصيغة الحالية بالفعل عن تحقيقها بالدرجة المنشودة .

اتجهت بعض الجامعات الكبرى ازاء موجة الانتقادات الشديدة الموجهة للدرجات الجامعية وكتيجة لمشكلة النقص في أعداد الأساتذة ذوي الكفاية العالية ، نحو عملية تقييم كاملة بمتطلبات الدرجة التقليدية ، ولتحتوى المقرر الدراسي ، فاستحدثت أنماط جديدة ، تتناسب مع فلسفتها الاجتماعية والتعليمية ، وكسعى نحو تأثير هذه الانتقادات على برامجها . وقد ظهرت على مستوى المرحلة الجامعية الأولى درجة جديدة هي بكالوريوس في العلوم الاداب البيئية (S. E. A.S) ، والتي تمنحها جامعة ويسكونسن جرين باى . وفي نطاق مرحلة الدراسات العليا ؛ فالملاحظ أن معظم هذه الاستحداثات تقريبا تقع في المنطقة ما بين الماجستير والدكتوراه ، ولذا سميت بالدرجات المتوسطة Intermediate Degrees ، وإلى جانبها ظهرت درجة مكافئة لماجستير هي (M. A. D) .

## ٥) التفكير في الأخذ ببعض الاستحداثات العالمية في الدرجات الجامعية:

ومن الدرجات المتوسطة نجد درجتى ماجستير الفلسفة (M. phil) ومرشح الفلسفة (cond.phil) وتساعد هاتان الدرجتان في اعداد معلم جامعى من طراز جديد إذا تعتبر أن منتهيان ومهما يستغرقان من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات بعد التخرج . كذلك هناك درجة ماجستير الاداب لمدرسى الكليات M. A. C. T وهي ليست نهائية بل تؤهل حاملها لمواصلة دراسة الدكتوراه (Ph. D) ، وهذه الدرجة مدتها عامان ، وتستهدف توفير معلمين للمرحلة الجامعية الأولى ، مع إغفال الجانب البحثى ، وهي محاولة تمثل بداية للابتعاد عن المناهج التقليدية للدراسات العليا ، وإضعافا دور الجامعات كمراكز للتأمل والبحث . كذلك من بين المستحدثات ، نجد درجة ماجستير الاداب والعلوم البيئية (M. E. A.S) ، والتي سبق الحديث عنها .

وهناك كذلك درجة دكتور فى الآداب (D. A) ، والتي جاءت كدرجة «تدريس» بديلة لدرجة «البحث» الاصلية .

ولعل كل هذه الدرجات تمثل خيارات متنوعة نسعى إليها ، وتعتبر أكثر من

طريق لتخليق مدرس الجامعة ، وليس فقط باستحداث درجات علمية جديدة إلى جانب درجات الدكتوراه والماجستير الحالية ، بل إنه في التحليل النهائي خطوة للابتعاد عن المناهج التقليدية للدراسات العليا ، ومن هنا فإننا نعتقد أن تجديد البرامج الحالية للدرجات العليا مطلب ملح ، وأهم منه ضرورة مدارس الدرجات الجديدة ، والتي يشكل كل منها مدخلاً فعالاً في تطوير صفات الدراسات العليا .

ولعل هذه الدرجات قد نبعت في الظاهر كأستجابة لافتراضات المتوافرة بأنه يجب وضع منهجين في الجامعات إحداهما يؤدي إلى البحث الموجه إلى درجة الدكتوراه في الفلسفة Ph.D. وولآخر لاولئك الطلاب الذين يرغبون في التدريس باختصاصات غير أنهم لا يريدون الاستغراق في البحث ، وقد بينا المعالم الأساسية لدرجات المنهج الأخير فانه نرى ضرورة توجيه الاهتمام إلى مثل هذه الدرجات ، لاسيما أنها أحد الحلول الفعالة ؛ لمواجهة أزمة النقص في أعداد هيئات التدريس اللازمة في البلدان العربية .

إزاء حركة تكامل العلوم وتبادلها وتداخلها ، أصبح من الضروري تخصيص التخصصات المختلفة داخل الجامعة الواحدة عن طريق استحداث برامج تعاونية بين أقسام هذه الجامعة ، وأقسام الدراسات العليا بها .

فمن مميزات وضع نظام كهذا تحقيق الاستقرار للمشرف والطالب معاً . ويجب أن ترتفع مكافآت الإشراف إلى حد مناسب وألا تزيد مدة التفرغ عن سنتين إلى ثلاث ، يعود بعدها المشرف لممارسة بقية أعبائه الأكاديمية ، على أن يعفى أثناء فترة تفرغه من الكثير من مهامه الادارية المتنوعة وإلى ثبت من الدراسات أنها تحتل أكثر من ٨٠٪ من وقت الأستاذ الجامعي .

وقد سبق لبعض الجامعات العربية ، ومنها جامعات مصرية إدراكاً منها بأهمية كهذا أن اتخذت قراراً بهذا الصدد ؛ بحيث لا يزيد عدد الرسائل التي يشرف عليها أستاذ واحد عن خمس رسائل ، وأن يوضع في كل طلب قيد لهذه الرسائل التي يشرف عليها الأستاذ .

وقد آن الأوان لتدارس هذا الموقف المعيب لنظام الإشراف على الرسائل العلمية بالجامعات ، والتي بلغ نصاب الاستاذ في بعض الجامعات المصرية أكثر من أربعين رسالة دكتوراه !! وننتهي إلى أنه من الأهمية بمكان الالتجاء إلى تحديد العدد الأمثل ، الذي يمكن للمشرف أن يتولاه ، وذلك في ضوء فهم كامل وعميق للمواضع (الإمكانات والنظم الزمنية للدرجة العلمية ونظم التفرغ) ، ولطبيعة البحوث داخل الأقسام المختلفة ، وعلى أن يترك أمر تقرير هذا العدد للقسم و مجلس الكلية مثلاً .

(٦) إفساح المجال لمزيد من الدرجات والدراسات المشتركة في الدراسات العليا :

(٧) تفرغ عدد من الاساتذة للتدريس والبحث والإشراف في الدراسات العليا :

(٨) تحديد العدد الأمثل للرسائل العلمية التي يشرف عليها الأستاذ :

ويتسم ذلك بالعمل على تفرغ الأساتذة المحالين إلى المعاش لمدة محددة ضمن هيئة التدريس بالدراسات العليا ، على ألا يشتركوا في المناصب والأعمال الإدارية ويقومون فيها بقيادة فريق البحث العلمي بالدراسات العليا ، وتوجيه الطلاب والأهم هو ترشيح قيم البحث العلمي ، والتي تدل شواهد كثيرة على اختفاء كثير منها في السنوات الأخيرة ، فهذا الجيل الذي تحمل على أكتافه عبء تشييد الجامعات كفيل بتحقيق كثير وكثير ، مما يرحوه العالم العربي ، ويرجوه البحث العلمي على أيديهم في اعداد طلاب الدراسات العليا ، بل وما بعد الدكتوراه على أن يكون هذا وفق سياسة جديدة للأجور تفي والتفرغ التام ومع مكانة هؤلاء الأساتذة .

فكما تكشف لنا من قبل أن التعليم الجامعي لدينا لا ينمى المبادرات الذاتية ، كما يعمل بطريقة ضمنية على إحباط تطلعات الطلاب ، ويتجاهل اهتماماتهم ، ويسوقهم في عملية تعليمية ، وليست تعليمية الغرض منها تلقين معلومات أكثر منه تدريس على مهارات فكرية وعقلية وعملية ، لذا فيجب أن تستند التربية الجامعية إلى تزكية للمبادرات الذاتية والاستثمارية ، بدلاً من الإرغام الخارجى . والمنطلقات التي نتصورها أساسية لتجديد برامج الجامعة هي ضرورة التمرکز حول الطالب إلى ضرورة معاملة الطلاب كأفراد لا كأشياء ، وتغيير العلاقات بين المشتركين في العملية التربوية ، لذا فإن النظرة إلى الطلاب على أنهم وحدات منفصلة مستقلة ، يجب أن يكون الأسلوب الأمثل في معاملتهم ، واعطاء العناية الخاصة لكل منهم قدر المستطاع<sup>(٣٧)</sup> .

لم يأت هذا المسار في الخاتمة لعدم أهميته ، بل لأنه أهم هذه الخيارات ، وأولها من حيث الأولوية فدونه يستحيل تحقيق تغيير حقيقى فى مسارات الجامعات العربية<sup>(\*)</sup> .

لذا فقد أوصت به من قبل الدراسات والبحوث المحلية والأجنبية كصمام أمان . كما أظهرت الدراسات المتعمقة كيف أن أغلب الدول التي سارت على نمط الكليات كوحدة للجامعة ، قد تحولت عن هذا النمط إلى نمط أكثر مرونة يعتبر الأقسام العلمية المتكاملة هي الوحدات الأساسية للجامعة ، وهو النمط الأمريكى ، وقد جاء هذا التحول عن نظام الكليات كأساس للجامعة إلى نظام الأقسام كأساس لها ، لما لهذا النظام من مزايا متعددة ، وقد قمنا بتلخيص أهم ما يتميز به النظامان فى الجدول رقم (١٠)<sup>(٣٨)</sup> .

(\*) ومن الجدير بالذكر أن بعض الجامعات العربية قد أخذت بهذا النظام (نموذج الأقسام) ، كما فى أغلب جامعات مجلس التعاون الخليجى ، إلا أن التجربة كشفت عن أن هذا النموذج سرعان ما يتحول بسرعة إلى النموذج القديم (الكليات) لأسباب كثيرة منها عدم هضم الإدارة العليا للجامعات لمزايا هذا النموذج .

## ٩) ضرورة الاستفادة بجمهور الاساتذة المحالين إلى المعاش والعاملين بالخارج :

## ١٠) ضرورة اعادة النظر في برامج اعداد الطلاب وأساليب معاملتهم :

## ١١) ضرورة التحول عن نظام الكليات كوححدات علمية للجامعة إلى نظام الاقسام كوححدات علمية لها :

جدول (١٠)

بيان بأهم الفروق بين نمط الكليات كوحدة للجامعة والأقسام كوحدات لها

نمط الكلية كوحدة للجامعة (النمط الألماني)	نمط القسم كوحدة للجامعة (النمط الأمريكي)
(١) يقوم على مفهوم تقليدي للمعرفة، مؤداه أن المعرفة الإنسانية والعلمية موجودة في وحدة منسقة .	(١) يقوم على مفهوم تقدمي للمعرفة ، مؤسس على أن المعرفة لا توجد في كيانات مغلقة ، أو تكون منبذة بتصورات خاصة بتشكيلات الجامعة .
(٢) له تنظيم إداري لا مركزي (رئيس الجامعة) وتنظيم أكاديمي مركزي (رئيس القسم)	(٢) تنظيمه الإداري مركزي وتنظيمه الأكاديمي لا مركزي .
(٣) يقوى من سلطة رئيس القسم داخل التنظيم الأكاديمي على حساب أعضاء هيئة التدريس .	(٣) يضعف من منطقة رئيس القسم ، فحيث أن المعرفة لا يمكن أن يتمكن منها فرد واحد ، فإن القسم لا يمكن أن يكون قائماً على فرد واحد . فهناك خبراء عديدون يكمل بعضهم البعض .
(٤) تقسيم النشاطات الأكاديمية (بحث وتدریس) وفقاً للدرجات العلمية أي على أساس نظري .	(٤) تقسيم النشاطات الأكاديمية بين أعضاء القسم طبقاً لاهتماماتهم وقدراتهم ؛ أي على أساس علمي .
(٥) يبطل من الحراك الأكاديمي ، فهي محكومة بنظم بيروقراطية عتيقة لا تسمح لفرد بالمرور من درجة إلى أخرى إلا بعد مدة محددة ، كما تتطلب وجود أماكن شاغرة حتى الترقية ، كما تتطلب المرور باختبارات طويلة وكتابة	(٥) يزيد من احتمالات الحراك الأكاديمي السريع ، حيث يمكن للأعضاء القيام بالبحوث التي يودونها ، ويختارونها مستقلين عن مناصبهم الأكاديمية ، ويصبح أعضاؤه صغار السن مرتفعي الطموح .

نمط القسم كوحدة للجامعة (النمط الأمريكي)	نمط الكلية كوحدة للجامعة (النمط الألماني)
	مقالات وأوراق . ومن هنا يصبح أعضاء مرتفعى السن قليل الطموح .
٦ له الحرية فى إدارة وتنظيم ميزانيته وبرامجه وسياساته .	٦ لا تتاح له حرية وتنظيم وإدارة ميزانيته وبرامجه وسياساته .
٧ يعطى الأفراد فرصاً وبواعث عظيمة ومتنوعة لكى يكونوا منتجين عملياً .	٧ لا يعطى فرصاً كبيرة لزيادة إنتاجية العلماء .

وفى ضوء المزايا التى يقدمها نظام الأقسام العلمية كوحدات للجامعة يتجه المخططون فى كثير من بلدان العالم إلى الأخذ به . ولعل الدراسات الأميركية ، التى اجريت حول فعالية هذا النظام بالمقارنة بالأبنية التنظيمية الأخرى قد أثبتت أن بناء الجامعة متعددة الاقسام ، ليس فقط هو القائد للبحث العلمى ، بل هو أيضا القائد لبحث أكثر كفاية ..... وأكثر إنتاجية .

على أنه مما هو جدير بالذكر أن هذا لا يعنى بناء الجامعات على أساس تعدد الأقسام هو الشرط الكافى لتأمين نمو المجتمعات العلمية المنتجة ، بل هناك إلى جانب هذا الشرط الضرورى تشكيله من العوامل والقوى التاريخية والثقافية والاقتصادية تؤثر فى هذه الانتاجية ، كما أنها تختلف باختلاف البيئة الاجتماعية والقيم السائدة فيها .

وبخصوص التمويل ، وفى إطار ما سبق وأوضحنا فإنه من المهم الإلتفات إلى النقاط التالية :

- إعادة صياغة الأولويات الوطنية والقومية بشكل يودى إلى أن يأخذ التعليم العالمى حقه من الانفاق العام ، أو وقف التراجع فى ميزانياته على الأقل ، بالمقارنة بالقطاعات الأخرى فى المجتمع ، باعتبار التعليم العالمى وما يمثله من علم وتكنولوجيا يمثل الحد القاطع فى المستقبل ، وباعتبار أن رفع يد الحكومة عن تمويل التعليم العالمى معنا تسخير لهواء السوق وهدم أسسه الديمقراطية والقيمة واستقامته المهنية والوطنية .

## تمويل التعليم العالي

- الاستخدام المكثف والمخطط للموارد المتاحة بشكل يسهم في رفع كفاءة إدارة الموارد المالية المخصصة للإنفاق وتتبع صور الهدر فيها وتقليلها ، بما يعود في النهاية إلى تحسين الكفاية الداخلية للتعليم العالي العربي .
- فرض ضرائب إضافية على الاستهلاك لصالح التعليم عامة ، والعالي خاصة ، كتلك التي تم فرضها في كثير من دول العالم ، وخاصة الضرائب على الاستهلاك لسلع استهلاكية مختارة .
- تحريك حماسة الجهود المبادرات الشعبية للمشاركة في تمويل التعليم العالي ، عن طريق الهبات والمنح والتبرعات . كما يمكن استخدام النظام الضريبي في توفير حوافز لمن يتبرع للتعليم ، في نفس الوقت الذي تفرض ضرائب تعليمية إضافية على الأنشطة الترفيهية .
- فتح الباب أمام المؤسسات الإنتاجية والخدمية خاصة الصناعة .
- التوسع في إنشاء صناديق حكومية وقومية مهمتها الإرتفاع فوق مستوى مجانية التعليم العالي بتقديم خدمات ومنح لغير القادرين اجتماعيا ، وكذلك تقديم مختلف أنواع الحوافز لتشجيع المتفوقين والمبرزين ، إلى جانب تقديم مساعدات مالية للمنتظمين في الدراسة من أفراد الأسر المحتاجة ، كما يمكن الإستفادة من أموال الزكاة في تمويل التعليم العالي (كما في تجربة الكويت) إسهاما في تحقيق تكافل اجتماعي .
- إزالة العوائق أمام اسهامات رجال الأعمال الوطنيين والعرب في مجال إنشاء مؤسسات للتعليم العالي تمتلك قدرات ومهارات متميزة وبحيث لا تمس قضية العدالة الاجتماعية وديمقراطية التعليم العالي ، وتتوجه في نفس الوقت لتلبية الأغراض الأساسية لمخطط ومتطلبات التنمية .
- التفكير في صيغ وأساليب فاعلة جديدة تحقق مزيدا من تجسير الفجوة بين التعليم العالي وبيئاته ، بحيث يمكن الاستفادة القصوى من الموارد ، البشرية والمادية والمالية ، المتاحة داخل هذه البيئات ، وبما يخدمها ويخدم أهداف التنمية في التحليل النهائي .
- وفي كل هذا يجب أن يتم ضغط التكلفة لا يؤثر على نوعية التعليم العالي وبرامجه ، وأن يراعى التوفيق بين اعتبارى النفقة والنوعية أو الجودة من خلال الحرص على تطوير طرائق التدريس ووسائله والارتفاع بمستوى المناهج الدراسية الجامعية وتجديدها واستعمال تكنولوجيا المعلومات الحديثة .
- عدم الانقياد كلية وراء ادعاءات المؤسسات المالية بخصوص استرداد التكلفة

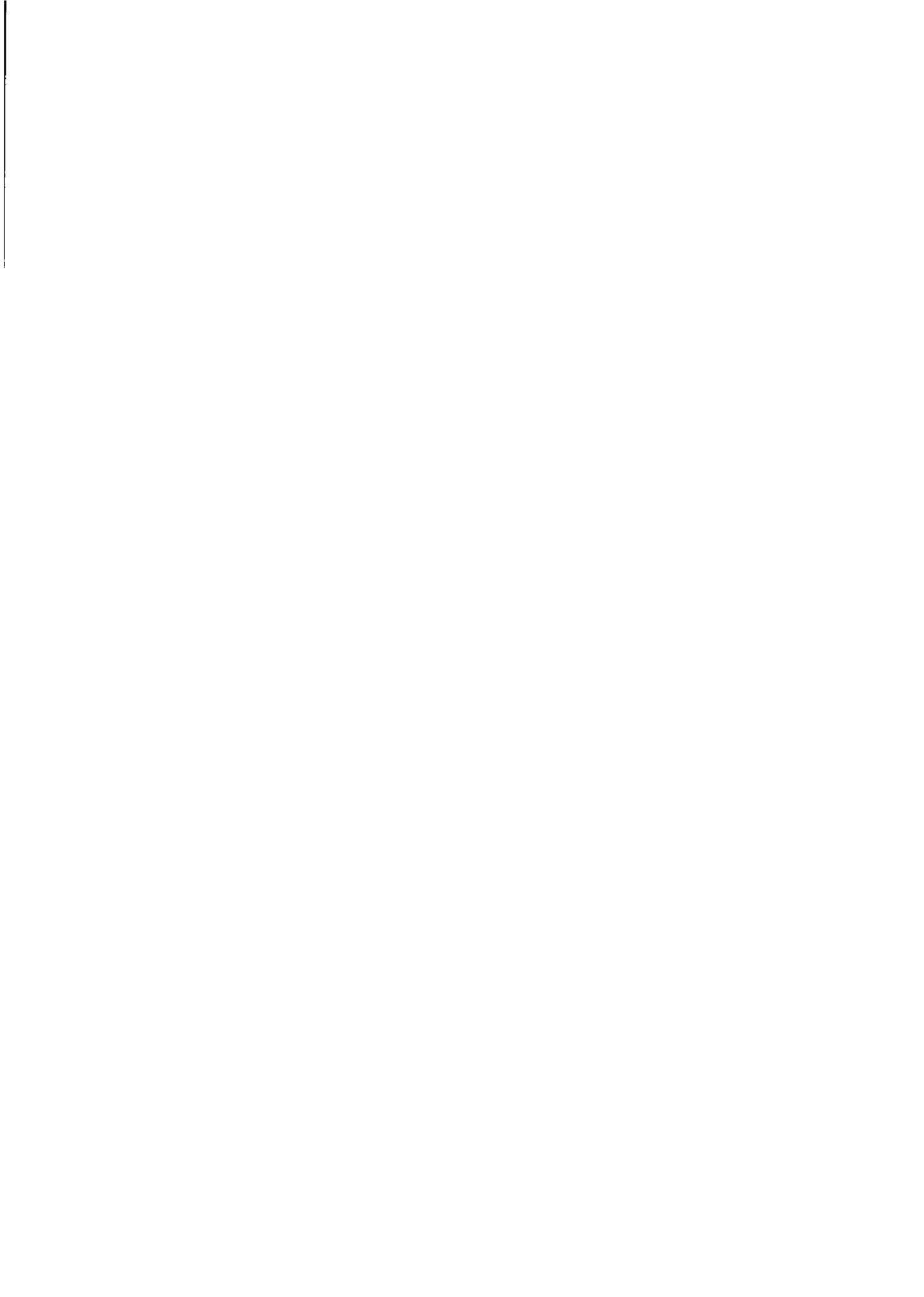
بصورها المختلفة ، وبخاصة رسوم الطلبة أو ما يعرف بنموذج الطالب المستعير (The Student Borrowing Model) فإن متراتبته لا تتوقف عند حد الخلافات حول نسبة التكاليف الإجمالية التي يجب أن تؤخذ من الطالب ، والأهداف التي على أساسها تقدم القروض والمنح ، ومدى أهلية الطالب لهذه القروض والمنح ، وشروط الاقتراض ، وشروط إعادة الدفع .. بل رنها قد تسبب في حدوث انقلاب في السياسات الاجتماعية ، خاصة في الدول العربية الفقيرة وما أكثرها . لذا يجب الحرص الزائد عند التعامل مع تلك التوصيات ومراعاة البعد الاجتماعي عند إتخاذ قرارات حاسمة بشأنها .

## الخلاصة :

وبعد هذا كله لا بد أن نقف لنؤكد أنه يجب على إدارة الجامعات العربية مع مستهل القرن الحادى والعشرين أن تتخذ لها «رؤية استراتيجية» تعنى فى تحليلها النهائى ، تيسير فحص ومناقشة وتحليل البيئة المتغيرة ، بمخاطرها التي تمثل تهديدا محتملا لمؤسسات التعليم الجامعى العالى ينبغى تجنبه ، وفرصها الممكنة والمرغوبة التي ينبغى استثمارها . وهذه الرؤية يمكن أن تساعد متخذى القرارات الأكاديمية فى إيداع الوسائل والأدوات لطرح الاحتمالات والممكنات والمفضلات ، وتضعهم أمام الامكانيات والقوى والموارد الحقيقية لمؤسساتهم الجامعية والعالية ، بشكل يسر فرص التكيف مع متطلبات البيئة المتغيرة والموازنة بين البدائل والخيارات المتاحة . وبالتالي تتحدد بدقة الغايات وتعبأ بفاعلية الموارد وتجدد ، فتتجدد الثقة فى مستقبل جامعاتنا ومؤسساتنا العالية العربية .

إذن فمؤسساتنا الجامعية والعالية ليست فى حاجة إلى حزم جديدة من البرامج والمقررات ، بقدر ما تحتاج إلى رؤى جديدة وروح جديدة وإلى استعادة الثقة (Confidence Recovered) فنادرا ما نتذكر أننا بحاجة إلى شىء جديد ومختلف ، إلا عندما تواجهنا أزمات أو كوارث فتساعدنا على حل هذه الإشكالية . لذا فإن مستقبل تعليمنا العالى يعتمد تماما على كيف نستطيع أن ندمج الرؤى والصيغ الجديدة فى جامعاتنا . فالجامعات والمعاهد يجب أن تبدأ بأسلوب مستمر ومتواصل مع المستقبل أكثر من الماضى . وهذا هو الدرس الرئيسى الذى يجب أن نكون قد تعلمناه من مأزق النموذج الأساسى القديم ، الذى تلتزم بمقتضاه الجامعة ومؤسساتنا للتعليم العالى بتجسير العلاقة بينها وبين مجتمعها وبيئاتها وأن تستجيب للتحولات من حولها (بيئاتها الخارجية) ومن داخلها (ثقافتها وبناءها ونظامها الداخلى) .





- 1) H. R. Iaguzzi, "A Frame work for Planning A system of Post Graduate Courses". *Higher Education*, vol., 7 No. 4, 1978, p. 457.
- 2) Harvin Adelson, "The Technology of Forecasting and the Forecasting of Technology im C. S. Wallia (ed.) *Toward Century 21 : Technology Society, and Human Values*, (N.Y. Basic Books, Inc., Publishers, second printing. 1970) p. 116

(٣) يمكن مراجعة بعضاً من هذه التقديرات وفقاً لإفترضات متنوعة في:

- انطوان زحلان : إحتياجات الوطن العربي المستقبلية من القوى البشرية ، عمان : منتدى الفكر العربي ، ١٩٩٠ ص (٣٠) وما بعدها .
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، ١٩٩٦ ، ص ص (٢١ - ٢٢ ، ٢٣٧ - ٢٤٠) .
- حوليات اليونسكو الإحصائية لأعوام متعددة .
- جواد العناني : التعليم والتدريب وسوق العمل في الدولة العربية ، في : اليونسكو : ندوة التعليم والتدريب وسوق العمل : القاهرة : ٢٣ - ٢٥ يناير ١٩٩٠ ، ص (٣٩) وما بعدها .
- جواد العناني : المستقبلات البديلة لإقتصاديات التعليم في الوطن العربي ، في : منتدى الفكري العربي ؛ الاجتماع السنوي السابع للهيئة العامة للمنتدى : مستقبل التعليم في الوطن العربي ، عمان ١٢ - ١٤ / ٥ / ١٩٩٠ .
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي ، طرابلس ٥ - ٦ ديسمبر ١٩٩٨ .
- محمد أحمد الغنام : مستقبل التربية في البلدان العربية ، التربية الجديدة ، السنة الأولى ، العدد الثاني ، ابريل ١٩٧٤ ، ص (١٦) .
- اليونسكو (بالتعاون مع أليكسو واسيسلو) : تطوير التربية في الدول العربية : إحصاءات واسقاطات ؛ في المؤتمر الخامس لوزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي في الدول العربية : القاهرة : ١١ - ١٤ يونيو / حزيران ، ١٩٩٤ ، ص ص (٧ ، ١١) .

(٤) للمزيد .

- جواد العناني : أقتصاديات التعليم : الاعداد والتكاليف ، مرجع سابق ، ص ص (١٢٠ - ١٢٢) .

- اليونسكو : الكتاب الإحصائي السنوي ، ١٩٩٨ .

5) See : Drack de Solla Price Little Sciece, Big Science, New York, Columbia University, 1961)

6) See : Daniel Bell. *The Comiang of Post-Industrial society, A Venture in Social Forescasting.* (N. Y. Basic Book, Inc., Publishers, 2<sup>ed.</sup>, 1976).

7) Ibid, P. 14.

٨) أنظر : أولى انجبرج ، من الذى سيقود الطريق إلى «مجتمع الأعلام» ؟ ترجمة عمر مكاوى ، مجلة العلم والمجتمع العدد (٣٣) السنة التاسعة ديسمبر ١٩٧٨م - فبراير ١٩٧٩م ص (١٢٥ - ١٢٦) .

- ضياء الدين زاهر : كيف تفكر النخبة العربية فى تعليم المستقبل ، (عمان : منتدى الفكر العربى ، ١٩٩٠) ص ص (٣٥ - ٣٧) .

٩) يفيد فى بيان التحولات الجديد فى مفهوم التنمية الرجوع المراجع والمصادر التالية :

- اسماعيل صبرى عبد الله : اية تنمية ؟ وجهة نظر من العالم الثالث - مجلة التنمية والتقدم الاجتماعى والاقتصادى ، القاهرة السنة الخامسة ، العدد (١٤) ، يناير - مارس ١٩٨١ - ص (٧ - ١٤) .

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، تقارير التنمية البشرية للأعوام ١٩٩٠ إلى ١٩٩٩ .

- حامد عمار : التنمية البشرية فى الوطن العربى : المفاهيم والمؤشرات والأوضاع (القاهرة : دار سينا للنشر ، ١٩٩٣) .

١٠) ضياء الدين زاهر : تصميم وتخطيط مشروع كلية للدراسات العليا باستخدام أسلوب برت والحاسب الإلكترونى ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية / جامعة عين شمس ، ص (١) .

١١) للمزيد حول هذه الأساليب الجديدة وعلاقتها بالجامعة والتعليم العالى ككل - راجع على وجه الخصوص :

Joseph J. Kocklmans (ed). *Interdisciplinarity and Higher Education*, (Penn., The Pennsylvania state University Press, 1979).

- ضياء الدين زاهر : العلوم البيئية منهجية القرن الحادى والعشرين ، مجلة علوم وتكنولوجيا ، السنة السادسة ، أغسطس/سبتمبر ١٩٩٨ ، ص ص (٢٨-٣٣) .

12) See : John S. Brubacher, *On the Philosophy of Higher Education*. (San Francisco, Jossey - Bass Publishers, second Printing, 1978) P : 12.

- Kenneth Ashworth; *Scholars and Statesmen : Higher Education and Government Policy*, (Son Francisco; Jossey-Bass Inc. Publishers, 1972)

- ضياء الدين زاهر : الجامعة والسلطة : مدخل للوظيفة النقدية للجامعة ، بحث مقدم لمؤتمر التعليم والديمقراطية ، المنعقد في مبنى مؤسسة الأهرام بالقاهرة في الفترة من ٣ - ٥ أبريل ١٩٨٤ م . ص (٤-٧) .

(١٣) لمزيد من المناقشة المتعمقة حول هذه الأولويات بالنسبة للاستاذ الجامعي ولجامعته ، يمكن مراجعة بحثنا :

الباحث : تخطيط النشاط العلمي للأستاذ الجامعي (بالتطبيق على مجال الفيزيكا) . بحث مقدم للمؤتمر العربي لتطوير تعليم الفيزيكا بالجامعات - مرجع سابق ص (١٠٤ - ١٠٨) .

(١٤) ضياء الدين زاهر : تصميم وتخطيط مشروع كلية الدراسات العليا - بجامعة عين شمس - مرجع سابق ، ص ص (١٣٤ - ١٣٥) .

(١٥) كشفت الدراسات عن ظهور نماذج كثيرة من هذا العوامل المعادية للروح السمحة للعلم والعلماء بين صفوف هيئات التدريس في الجامعات ، أنظر :

- فؤاد زكريا : الوجه القبيح للجامعة ، القاهرة ، مجلة روزا اليوسف ، السنة الخمسون العدد (٢٤٦٣) ، ٢٥ أغسطس ١٩٧٥ ، ص ص ١٨ - ٢٢ - ٦٥ .

(١٦) أنظر على سبيل المثال .

Fredrick L. Redafer, "Faculty is Dead". *The Educational Forum*, vol. XXXIII, No., 1, November 1968, p. 19.

(١٧) تنويعات حول هذه الاتجاهات لدى الشباب العربي ، راجع :

- هشام شرابي : مقدمات لدراسة المجتمع العربي (بيروت ، الاهلية للنشر والتوزيع ط ٢ ، ١٩٧٧) .

- عماد الدين سلطان ، احتياجات طلاب الجامعات (القاهرة ، المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية ، ١٩٨١) .

- عبد الله عبد الدايم : الثورة التكنولوجية في التربية (بيروت دار العلم للملايين ١٩٧٤) وبخاصة الفصل الخاص بأزمة الشباب العربي ، ص (٥٢ - ٧١) .

(١٨) إدغار فور ، فلسفة الإصلاح الجامعي ، ترجمة هشام دياب ، دمشق ، جامعة دمشق ١٩٧٣ ، ص (٣١) .

19) Mervin B. Freedman, "New Concept in Higher Education : Experimental Colleges", In C.S. Walloa (ed), op. cit., p. 275.

(٢٠) كشفت دراسات عديدة عن هذه العلاقة ، منها :

- Frederick S. Lane "Graduate Student Versus Graduate School "Improving College and University Teaching Organ, vol. XXIII No. 4 Autumn 1975.

- David Riesman. Thoughts on the Graduate Experience, change vol, No. 3, (April, 1976) .

- ضياء الدين زاهر : طلاب الدراسات العليا الفيزيقية ومشرفوهم : إطار للتأمل - بحث مقدم للمؤتمر العربي لتطوير تعليم الفيزيقا بالجامعات ، المنعقد بالقاهرة ، في ١٨ - ٢٢ ديسمبر ١٩٨٢ ، ص ص (١٣٢ - ١٤٧) .

(٢١) من القسّمات الرئيسية المشتركة لمعظم مكتباتنا العلمية والجامعية ، مع قلتها الافتقار إلى المراجع والدوريات الحديثة وعدم وجود العدد الكافي من أمناء المكتبات ، والافتقار إلى التقنيات الفنية الحديثة ؛ لطبع وتصوير نشر البحوث والدراسات المختلفة . وإذا أضفنا إلى ذلك الانتفاع المتزايد في أثمان الكتب والمراجع الجامعية ، لتبين لنا حجم الواقع على طالب الجامعة ، ومدى ما يعانيه من تضحيات .

22) Alvin Toffler, "Toffler: Learning to live with future shock "in Richard W. Hostrop (ed.) Foundations of Futurology in Euturology in Education, (Illinois, ETC Publications, 1973) p. 5.

23) Phillpe E. Hammond, et al, "Teaching Versus Research : Sources of Misperceptions, The Journal of Higher Education (Chio, Vol XI, No. 9, December, 1969, p. 682.

24) See : Ronald Barnetl; Linking Teaching and Research, Journal of Higher Edhcation, Vol. 63, No. 6, 1992.

- Paul Ramsden and Ingrid Moses' Associations bettew re-  
search and teaching in Australian higher education, *Higher  
Education*, Vol. 23, No. 3, 1992.

(٢٥) عبد الحميد بهجت فايد : دراسة ميدانية حول مشكلات علاقات العمل  
داخل جامعة أسيوط (حالة إقليمية) مجلة اتحاد الجامعات العربية القاهرة ،  
العدد الحادى عشر مارس ١٩٧٧ .

(٢٦) ضياء الدين زاهر : دراسة تقييمية للدراسات العليا : فى العلوم الطبيعية ،  
مرجع سابق ، ص (١٢٥) .

27) Mervin B. freedman, op. cit., p. 314.

28) World Bank, The Lessons of Experience, 1994.

29) UNESCO, Policy Paper for change and Development In  
Higher Education, (Paris, UNESCO, 1995).

(٢٩) استقيت معظم مادة هذا الجزء من :

- ضياء الدين زاهر : دراسة تقييمية للكفاية الداخلية للدراسات العليا ، مرجع  
سابق .

- الباحث : تصميم وتخطيط مشروع كلية للدراسات العليا ، مرجع سابق .

(٣٠) يلاحظ أن هذا الانخفاض مؤشر للهدر الظاهرى ، يدخل الطلاب المسجلين  
للكليات العليا والذين لم يستخدموا الأجهزة والأدوات العلمية ، ولم يشغلوا  
وقت أساتذتهم فى باب الفقد ، كما أنه لا يفرق بين الطالب الذى يفشل  
علميا فى مواصلة دراساته العليا ، كما أن المتوسط الناتج غير دقيق ، وقد يكون  
أقل فى الواقع من المستوى الحقيقى له ؛ حيث إن سنة الأساس يكون فيها  
الطلاب مقيدى من أعوام سابقة ، ولا يمثلون هذه السنة وحدها .

(٣١) استقيت محتويات هذا الجدول من عدة جداول إحصائية من المجلس الأعلى  
للجامعات المصرية ، ثم تمت معالجتها من جديد على النحو الموضح .

(٣٢) الفين توفلر : صدمة المستقبل أو المتغيرات فى عالم الغد ، ترجمة محمد على  
ناصر ، (القاهرة : دار نهضة مصر ، ١٩٧٤) ص (٤٩٢) .

(٣٣) للمزيد حول هذه التنظيمات وأنواعها ، يمكن مراجعة :

- Stanley F. Salwak & William Deminoff, "Interinstitutional -  
Co- operation, "in Knowles, A. S. (ed). Handbook of Col-

lege and University Administration. Academic, (N. Y. McGraw-Hill book Company, 1976), p. (2-135) - (2-140).

(٣٤) من أهم صور الصيغ التعاونية بين الجامعات نموذج الجامعات المتعددة الجنسية ، والتي تتخطى في تشكيلها الحدود القومية . ومن هذه الجامعات مركز «دوروفنسك» بين الجامعات (Tuc) في يوغسلافيا السابقة ، حيث بلغ عدد أعضائه عام ١٩٧٧ ثلاثا وثمانين جامعة ومنظمة جامعية في أجزاء مختلفة من العالم . وهناك أيضا تعاون دولي بين معهد بلسر مرريل في جامعة يتشجن وجامعة فلورنسا بإيطاليا ، وجامعة بوتيرس في فرنسا ، ومن صيغ التعاون المحلي والإقليمي اتحاد جامعات ولايات وسط الولايات المتحدة ، ويتكون هذا الاتحاد من تسع جامعات كبرى ، منتشرة في ست ولايات ، ويقدم هذا الاتحاد برامج في مجالات تبادل البحوث العلميين ، وبخاصة في المجالات المهنية ، وتقدم فرصاً للإقامة في الولايات المتحدة ، وتبتدع برامج غير عادية وتشارك جامعة أسيوط المصرية في البرامج الهندسية لهذا الاتحاد ومثل هذا التعاون تعتمد عليه معظم جامعات العالم في زيادة فعاليتها وتنشيط مجالات ودراساتها ، ولم تمنع شهرة جامعة ما من الارتباط في صيغة تعاون مع جامعات أخرى أقل مكانة وكفاءة .

للمزيد يمكن الرجوع للمرجع السابقة أما بالنسبة لتشكيل ووظائف الجامعات متعددة الجنسيات ، فراجع :

- جوهان جالتنج : الجامعات متعددة الجنسية تشكيلها ووظيفتها ، ترجمة إبراهيم البرلسي ، القاهرة ، مجلة مستقبل التربية ، العدد الرابع لسنة ١٩٨٠ ، ص (٢-٩) .

35) See: Arthur W. Chickering et al., Developing the College Curricularum: A Handbook for faculty & Administrators, Washington, D.S. Council for the Advancement of Small College, 1977, pp. 90-92 & (183 - 188) .

- E. W. Weidner and R. H. Maier; Creation and Encouraging An Innovation Academic Environment In Higher Education, *Higher Education*, Vol. 4, No.1, feb. 1975).

- E. W. Weidner; Problem-Based Departments at the University of Wisconsin Green Bay, In: E. Mchenry (ed.); Academic Departments: Problems, Variations and Alternatives, (San Francisco: Jossey-Bass, Inc., 1977) .

٣٦) وزارة التعليم العالي . الجامعة المفتوحة - القاهرة ، تقرير مقدم للمجلس الأعلى للجامعات ، د.ت ص (٤٥) .

37) Honold Taylor, "The Student Revolution" in Stephenc. Margaritis, In Search of a Future for Education : Readings in Foundations, (Chio, Charles E. Marrill Publishing Company, 1973) p. 144.

38) Productivity and Organisation "Higher Education, Vol, 3. August, 1974, p. 296.